الولايات المتحدة الاميركية، مع منحه ثلاثة ايام لتقديم التماس الى محكمة العدل العليا الاسرائيلية ضد القرار. واقتاده جنود الاحتلال الى معتقل المسكوبية (**البيادر السياسي**، القدس، العدد ٣٠١، ١٤/٥/١٩٨٨).

وجاء في بيان صحافي، صدر عن مكتب شامير، تضمن الاتهامات الموجهة الى د.عوض، وهي: «ان المتهم تلقّى اموالاً من منظمات ارهابية؛ وهو الذي كتب البيان الرقم ١٥ الصادر عن القيادة الوطنية الموحدة؛ وحرض على استخدام العنف». واتهمه البيان، أيضاً، بأنه يقود الانتفاضة في المناطق المحتلة، ويستخدم مركزه غطاء يخفي وراءه دعمه للعنف (داود كتّاب، «اخيراً تم القبض على مبارك عوض»، **ميدل ايست انترناشونال**، ٢٨/٥/١٩٨٨).

وكانت سلطات الاحتلال الاسرائيلي رفضت تمديد تأشيرة دخول عوض التي تنتهي بتاريخ ٢٠/١١/١٩٨٧. وطلبت منه، في حينه، مغادرة البلاد؛ غير ان وزارة الخارجية الاميركية واوساطاً اميركية أخرى تدخّلت ضد قرار طرده («البيادر السياسي»، **مصدر سبق ذكره**). وقرر د. عوض، الذي باشر بعيد تبلغه القرار اضراباً عن الطعام، التوجه الى المحكمة العليا. وكتب بياناً أوضح فيه انه «ولد وترعرع في القدس. وانه يملك حق البقاء والعيش في وطنه». وأصدر من سجنه بيانات أخرى وصفت، في مجملها، بأنها معتدلة. ومما جاء فيها، ان عوض «يدعو الى حل يستند الى قامة دولتين [فلسطينية واسرائيلية] في فلسطين. ويعارض العنف، ولم يوقّع على اوراق، أو يتسلم اموالاً من م.ت.ف. (كتّاب، «اخيراً تم القبض على مبارك عوض»، **مصدر سبق ذكره**).

أثار قرار ابعاد عوض ردود فعل، ومحاولات كثيرة للتوقف عند اسباب اتخاذ سلطات الاحتلال الاسرائيلي لهذا القرار. فقد توجه مساعد القنصل الاميركي في القدس، ديفيد غولد، الى مركز المسكوبية لمقابلة عوض؛ غير ان الشرطة الاسرائيلية رفضت السماح له بذلك. وصرح غولد بقوله: « اننا نأخذ المسألة بشكل جدي للغاية، ونبحثها على مستوى عال مع المسؤولين الاسرائيليين» (**البيادر السياسي**، ١٤/٥/١٩٨٨).

والتقى السفير الاميركي في تل ـ ابيب، توماس بيكرينغ، موظفاً كبيراً في رئاسة الوزراء وممثلاً لوزارة الخارجية؛ فاصرّا امامه، على اتهام عوض بأنه محرض خطير دفعت نداءاته سكان الاراضي المحتلة الى التمرد؛ في حين وصف السفير بيكرينغ عوض بأنه رجل معتدل، وطالب بتأجيل طرده، طالما لم يثبت امام محكمة قيامه بأنشطة غير مشروعة. واعلن المتحدث باسم الخارجية الاميركية، تشارلز ردمان، ان الولايات المتحدة احتجت على قرار الطرد لدى اعلى المستويات. الى ذلك، قدم محاميا عوض، الفلسطيني جوناثان كتاب واليهودي المدافع عن حقوق الانسان، ابراهام جال، التماساً الى المحكمة العليا ضد قرار الابعاد بتاريخ ٨/٥/١٩٨٨. وأشار جال الى ان التماس عوض يثير مشكلة وضع الفلسطينيين في القدس، وان الطرد يستند الى قانون اسرائيلي ينظم اقامة الاجانب في اسرائيل، وليس الى قانون الطوارىء البريطاني.

وأصدرت محكمة العدل العليا (٨/٥/١٩٨٨) قراراً احترازياً ارجأ تنفيذ قرار الابعاد لمدة ثلاثة ايام. وطالبت المحكمة، في قرارها، رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، ابداء الاسباب التي تحول دون اقتناعه بعدم ابعاد عوض. وفي اليوم التالي (٩/٥/١٩٨٨)، اصدرت المحكمة عينها امراً احترازياً آخر بمنع الابعاد الى حين اصدار القرار النهائي في القضية، بتاريخ ٢٣/٥/١٩٨٨. ورفض قضاة المحكمة الثلاثة اطلاق عوض بكفالة (**المصدر نفسه**). أما د. عوض، فقد اعلن انه مستعد لاعتناق الديانة اليهودية في حال تم ابعاده من بلاده. وقال ان مثل هذه الخطوة تعطيه الحق في العيش في اسرائيل (**القبس**، ٢/٥/١٩٨٨).

الى ذلك، ايدت المحكمة العليا الاسرائيلية في جلستها المنعقدة بتاريخ ٥/٦/١٩٨٨ أمراً بطرد مبارك عوض، وقضت بترحليه الى خارج البلاد. وذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان القرار النهائي بشأن طرد عوض في يد رئيس الوزراء، اسحق شامير، الذي امر، بصفته وزيراً للداخلية بالنيابة بطرده (**السفير**، بيروت، ٦/٦/١٩٨٨).

ربعي المدهون